INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تقرير المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان للوقفة الاحتجاجية السلمية في ساحة الإرادة ليوم 21 أغسطس 2021

تابع المواطنون الكويتيون وقفاتهم الاحتجاجية السلمية في ساحة الإرادة. وعلى مدى أحد عشر أسبوعاً، تستمر المطالبات الشعبية برفع الصوت عالياً للتعبير عن قضايا تمسّ حياة أبناء الشعب الكويتي أجمع.

وقد جرت الوقفة الاحتجاجية السلمية في "سبت إنقاذ وطن 11" بشكل رائع لم يلحظ أي تدخل للقوات الأمنية على عكس الأسابيع الماضية. بالمقابل، استمرت السلطات بإغلاق مواقف السيارات، الأمر الذي لم يتغيّر منذ إنطلاقة الاحتجاجات في ساحة الإرادة. مع العلم بأن إغلاق مواقف السيارات يهدف إلى التضييق على وصول المواطنين لساحة الإرادة والحؤول دون مشاركتهم في الوقفة الاحتجاجية السلمية.

إلّا أنّ الملاحظ أنّ ساحة الإرادة باتت تشهد استمرار توافد المواطنين للمشاركة في الاحتجاجات، وذلك برغم الحرارة الشديدة والرطوبة العالية. واللافت أنّ مشاركة المرأة الكويتية في الاحتجاجات باتت تطغى على مجريات الأحداث، في إشارة إلى أهمية وتنوّع هذه الوقفات الاحتجاجية.

وقد أعلن مواطنون عن تجمعٍ سلميٍّ في منطقة إشبيلية دعماً للمختفين قسريّاً. ومن ضمن هؤلاء، رجل أمن يعمل في وزارة الداخلية في مكتب أحد والوكلاء المساعدين، وقد تم احتجازه في جهاز أمن الدولة. وقد نقلت ابنته أنباءً عن تعرّض والدها لاعتداءٍ لفظيٍّ وبدنيّ أثناء التحقيق معه دون معرفة أسباب ذلك. تجدر الإشارة إلى أن العديد من المصادر قد رجحت بأن سبب اختفاء العسكري هو صراع نفوذ بين قيادات في وزارة الداخلية عنوانه الفساد.

وفي هذا السياق، تصاعدت مطالباتنا ومُطالبات أهل المختفي قسرياً والمطالبات الشعبيّة الموجهة لوزارة الداخلية لتوضيح ما حدث. كما تمت مطالبتها بأن تقدم بياناً رسمياً توضح به حقيقة ما يحصل. ومع ذلك، التزمت الوزارة والحكومة برُمّتها الصمت، علما بأنّ القضية لا تزال تتفاعل منذ قرابة أسبوع حتى اليوم. والجدير بالذكر أن سيدةً أخرى أعربت عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن قلقها بسبب اختفاء أبنها العسكري أيضاً منذ اسبوع دون أي معلومات عنه.

ومن الملاحظ خلال الاسابيع القليلة الماضية قيام جهاز أمن الدولة باستغلال صلاحياته مع النشطاء وغير النشطاء. حيث يقوم باحتجازهم والتحقيق معهم بقضايا غير جديرة بالاهتمام، بالإضافة إلى قضايا رأي، الأمر الذي يشهد موجة عارمة من الاستنكار الشعبي.

كذلك، تصاعدت موجة التحريض ضد السيدات المشاركات في فعاليات ساحة الإرادة. ولوحظ لجوء بعض الأطراف ذات العلاقات المشبوهة مع أجهزة أمنية محلية وإقليمية، إلى التعرض لهؤلاء السيدات باتباع أساليب مبتذلة لا أخلاقية. وهنا نؤكد أن هذه الممارسات لا تعدو كونها إشارة إلى التخبط الذي تشهده القوى الأمنية في محاولات ثني المواطنين عن رفع الصوت والمطالبة بحقوقهم.

عطفا على ما تقدم، فإن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان، يعبر عن مدى قلقه من الممارسات التي تمسّ حقوق المواطنين في التعبير عن رأيهم والمطالبة بحقوقهم. كذلك، يعتبر المجلس الدولي أنّ محاولات التضييق على المواطنات المشاركات في الاحتجاجات يعتبر مؤشراً خطيراً على المسّ بحقوق المرأة التي لطالما كان الحفاظ عليها من أهمّ مرتكزات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان في الكويت.

بالإضافة إلى ذلك، يهيب المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان بالحكومة الكويتية بأن تعمل على تلبية مطالب المواطنين المحقّة، وأن تعيد النظر في تعهداتها أمام الدستور والمحافل الدولية، بالالتزام بالحقوق الدستوريّة التي كفلها الدستور الكويتي بموجب المادتين 36 و44، وتضمّنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة المصادق عليه من قبل دولة الكويت.

ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان في دول الخليج العربية
المستشار الحقوقي الدولي
أنور الرشيد
دولة الكويت
22 أغسطس 2021